متزاحمة لأبرزها حول منطقة الخليج . وكذلك اصرار أمريكا على عدم الاعتراف بممثلي شعب فلسطين ، وعدم تلبية حقه في كيانه الوطني المستقل ، وبقائه مشتتا في مخيمات اللاجئين ، مع انتشاره في الوقت ذاته في المناطق الغنية بالنفط ، كلها عوامل لا تنبىء بارساء أسس للاستقرار .

ان الاستراتيجية الامريكية — بدعوى البحث عن تسوية لأكثر قضايا المنطقة التهابا — لا تفضي في النهاية الى زيادة اشعال ما يجري فيها من صراعات قائمة أو كامنة فقط ، بل هي تتخذ المنطقة مسرحا لتصطدم داخلها المواجهات المنتظر لها أن تحتل قريبا صدارة الصراع العالمي .

النزاع في وجه « المحظورين »

هكذا اشتركت العوامل الثلاثة التي انتقيناها — استكشافا لاتجاهات النزاع العربي الاسرائيلي بعد حرب اكتوبر — في الاشارة الى أن النزاع لم تخفت ضراوته ، بل وصلت حدته على العكس الى مستوى أعلى . بفعل اسرائيل ، تتجه معادلته العسكرية الى التصاعد لتلامس « المحظور من اعلى » : مستوى المواجهة النووية . وبزوال العوارض التي طالما حجبت جوهر النزاع ، برز النضال الفلسطيني ضد الاغتصاب الصهيوني ليلامس « المحظور من أدنى » ، وليرمز لصور شتى من الرفض بسبيلها ان تنبثق من قاع المجتمعات ، وتعددت تعبيراتها منذ زوال الاستقطاب الدولي الحاد ، نتيجة سيطرة موازين الرعب النووي على مستوى القمة . وبفعل التدخل الامريكي ، أصبح النزاع تكأة لترشيح المنطقة كي تصبح مسرحا محوريا لمواجهات دولية عديدة تجتاح العالم بأسره .

في ضوء ملامسة النزاع «المحظور من اعلى» و «المحظور من ادنى» على حد سواء، اصبح البحث عن تسوية واردا . ولكن لا مجال للوصول الى تسوية فعلا الا اذا لبيت المطالب الجوهرية لحركة التحرير العربية ، وخلقت ظروفا اكثر مواتاة لانطلاقتها ، لا ان تكور حجرا عليها وتجميدا لها . والتسوية على اي الاحوال غير ممكنة المنال اذا جرى البحث عنها في توافق مع المخطط الاميركي ، لا في مواجهته .

والاطار الدولي للبحث عن تسوية هو ما زال الى اليوم قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . ولكن هذا القرار الذي صدر عقب هزيمة ١٩٦٧ ، وقبل ان تصل القضية الفلسطينية الى ابعادها الراهنة ، هو كفيل بعلاج اعراض النزاع لا جوهره . بل قد يصبح القرار في ضوء واقع ابعاد النزاع بعد اكتوبر ١٩٧٣ عنصرا معوقا للنفاذ الى جوهره .

وليس البديل عن قرار ٢٤٢ ، تصديا لجوهر النزاع ، هو التمسك بالقرارات السابقة للامم المتحدة حول النزاع ، بما في ذلك قرار التقسيم . بل تشير الاخطار المتفاقمة التي ينبىء بها تطور النزاع مستقبلا الى ضرورة ان تشمل مباحثات التسوية ممثلي شعب فلسطين ، والا تصادر حقهم في عدم الاعتراف بأسرائيل .

ان اشراك ممثلي شعب فلسطين في مباحثات التسوية دون اشتراط اعترافهم بأسرائيل ليس بالمعادلة المستحيلة ، ولا هي بالبدعة ، بل هي تطبيق متسق لقاعدة استقرت منذ حلول الوفاق الدولي ، وجرى بمقتضاها نزع فتيل الاشتعال عن اكثر الازمات الدولية تهديدا باشعال مواجهة نووية . وهذا وحده هو سبيل طرح التسوية في اطار يتوافق مع مقتضيات حركة التحرير العربية ، ولا يصادر اهدافها الاساسية .